285 ابن إياز ومنهجه في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول في شرح الفصول

دكتـــور/منصور هاشم عجمي أبوشهبة
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(1).

الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(2) الرَّحمنِ الرَّحِيمِ(3) مالِكِ يومِ الدِّينِ(4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ(5) اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ(6) صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غيرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّينَ(7)[سورة الفاتحة]

* * *

"اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ"

]رَوَاه البخَاري، ك/ الطيب للجمعة[

ملخص البحث

هذا البحث وهو "ابن إياز ومنهجه في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول في شرح الفصول" تدور فكرته حول اظهار منهج ابن إياز في تناوله للتنبيهات النحوية في هذا الكتاب وقد بدا من خلال الدراسة في هذا البحث أن ابن إياز لم يكن موافقا لابن معط في كل تنبيهاته وإنما تنوعت بين موافقات واعتراضات أظهرتها مصادر ابن إياز المتنوعة كما أظهرت أن هذه التنبيهات لم تقف عند ابن معط وإنما كانت تتعداه إلى علماء آخرين، كل هذا جعل لهذه الدراسة نتائج كثيرة وثمرات متنوعة منها أن هذه التنبيهات قد تنوعت فمنها ما يتعلق بالأمور اللفظية، ومنها ما يتعلق باحتراز على ما قد يعترض به على ابن معط، ومنها ما يتعلق بتمثيل ابن معطٍ، ومنها ما يكمل شرطاً أو قسماً تركه ابن معطٍ ، وقد اتبعَ ابن إياز منهج التوثيق، فهو عندما يعترض على كلام ابن مَعطٍ يذكر سابقاً عليه قال بهذا القول ثم يورد التنبيه على كليهما، وقد تنوعت أساليب ابن إياز في إيراد القاعدة بين الأسلوب السردي، والأسلوب الحواري، وقد تميز في كلٍ منهما بالسهولة والوضوح.

الكلمات المفتاحية :

تنبيهات – ابن إياز – النحوية – المحصول – الفصول – ابن معطي.

الحمد لله رب العالمين ؛ خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وصحبة البررة الكرام .

وبعد

فإن من الكتب ما يشبه البشر، تتفاوت حظوظه شهرة وذيوعاً أو خمولا، كما تتفاوت حظوظ البشر، فمنها ما تراه مشهوراً تقوم عليه الشروح الكثيرة، كألفية ابن مالك، وكافية ابن الحاجب وغيرهما، ومنها ما تراه في خمولٍ لا يكاد أحد يعلم عنه شيئاً إلا أهل التخصص.

وقد أراد الله لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط أن يكون من النوع الأول، وإن لم تصل شهرته وذيوعه إلى ما وصلت إليه مؤلفات ابن مالك مثلا؛ فقد تناول هذا الكتاب غير واحد من النحاة بالشرح والتوضيح، ومنهم ابن إياز، الذي شرحه في كتاب سمَّاه (المحصول في شرح الفصول)، هِذا الكتاب الذي صدَّر مؤلفهُ مقدمتَهُ بقوله : " فإنّ كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبر العالم، الفاضل المحقق، زين الدين أبي زكريا يحي بن معط بن عبدالنور – رحمه الله تعالى– ، وإن كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة " (. (1

وكتاب بهذه الصفات، لابد أن يقوم عليه شرح أكبر وأوسع، لاسيّما وأن ابن إياز قد ذكر علة تأليفه لهذا الشرح فقال: " إن بعض المشغوفين بحفظه، والاشتغال به، ممن استوجب قضاء حقه، والمساعدة على ملتمسه، سألني غير مرة أن أشرحه، وأبين غوامضه ودقائقه، وأقربه على طالب نكته وحقائقه، وأضيف إلى ذلك ما يليق به من التعليلات المنتخبة، والاعتراضات المهذبة، فأجبت سؤاله وألفتُ هذا الشرح " (. (2

ولما كان المتنُ مشتملا على فوائد جمة، ومسائل كثيرة، ومقاصد حسنة، كان لابد أن يحتوي الشرح على ما يليق به من التعليلات المنتخبة والاعتراضات المهذبة، لاسيما وأن مؤلفه عالم جليل، تمتع بمكانة علمية كبيرة في هذا الفن، ومنزلة سامية عظيمة؛ بدليل توليه مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية ببغداد في أواخر العصر العباسي، ووصفه المترجمون له بأنه : إمام عصره، في النحو والصرف (. (3

---

(1) المحصول : 5/1 .
(2) المحصول : 5/1 .
(3) انظر : تاريخ الإسلام ، 51 / 73 .

وقد اشتمل هذا الجزء على تنبيهات، ذات منافع كثيرة، وفوائد جمة، وأنوع متعددة، ما بين بيان للفظ، أو إضافة لقيد، أو ترتيب لأبواب، أو احتراز عما قد يعترض به على ابن معط، إلى غير ذلك مما ستظهره الدراسة – إن شاء الله ،وقد قمت بجمع هذه التنبيهات وبيان منهج المؤلف فيها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة :

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن فضل كتاب الفصول لابن معطي، وشرحه (المحصول) لابن إياز، وسبب تأليفه، ثم بينت الخطةٍ المتبعة في تناول موضوعات البحث، ومنهجي فيه

وأما التمهيد: فقد تناولت فيه تعريفاً موجزا لكلمة التنبيه .

وأما الفصل الأول : فجاء بعنوان : ابن إياز حياته وآثاه.

والفصل الثاني : منهج ابن إياز في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول في شرح الفصول، ويشتمل على المباحث التالية:

1- السمات العامة.
2- مصادر ابن إياز.
3- موقفه من ابن معطي.
4- اختيارات ابن إياز، واعتراضاته .
5- السماع عند ابن إياز.
6- اتجاهه النحوي.

وقد اتبعت في ذلك المنهج الاستقرائي الوصفي .

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات؛ تسهيلا على القاريء الكريم.

وبعد

فما كان من توفيق فمن الله عز وجل، فله الفضل والمنة، وما كان من تقصير فمني ، ولا أعفي نفسي من ذلك، فالكمال لله وحده.

وأخيراً . فإني أدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل متقبلا، وأن ينعم به النفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه، "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" (.(4

د/منصور هاشم عجمي أبوشهبة.

---

(4) سورة هود 88 .

تعريف موجز لكلمة التنبيه:

التنبيه بالباء الموحدة : مصدر (نبَّه) ، من باب التفعيل (، (5وهو في اللغة : الدلالة عما غفل عنه المخاطب (6)وقيل: هو التوقيف والإيقاظ (.(7

وفي الاصطلاحٍ : يطلق على معانٍ: منها ما يجيء في لفظ المحاباة في ناقص ، ومنها بيان الشيء قصدا ، بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه إليه السامع الفطن بكليته لعرفهٍ ، لكن لكونه ضمنيًّا ربما يغفل عنه . ((8وقيل : هو ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاما ما في ضميرٍ المتكلم للمخاطب (9) . وقيل : قاعدة يعرف بها الأبحاث الآتية جملة .(10) يكون معلوما من الكلام السابق (.(11ويستعمل التنبيه في الصناعة في مقامين : أحدهما :أن يكون الحكم المذكور بعده بديهيًّا ، والثاني: أن

والتنبيه : حكم لا يحتاج إثباته إلى دليل ، بل يكفي في إثباته وبيانه إما مجرد ملاحظة أطرافه ، أو التمثيل المزيل للخفاء في نفس الحكم البديهي ، أو النظر السهل في الفصل السابق على ذلك الحكم بأن تذكر مقدمات ذلك الحكم في ذلك الفصل (.(12

والعلة في إيراد التنبيهات :حرص المؤلف على الإلمام بكل ما حوته المصنفات السابقة عليه ، فأحيانا يجد المؤلف أن المقام لا يسعفه فيتخلص من ذلك بإيراد ما تبقى من القاعدة على صورة تنبيه مفردا ، ومثنى ، وجمعا((13وهذه الظاهرة مبثوثة في كتب المتأخرين ، كالمرادي (14) وابن هشام (15) والأشموني.(16)

---

(5) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 516/1.
(6) انظر: التعريفات للجرجاني /71.
(7) انظر: طالع السعد للطبلاوي /398 .
(8) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 516/1.
(9) انظر: التعريفات /71 ، والكليات للكفوي /288 .
(10) انظر: التعريفات /71.
(11) انظر: طالع السعيد للطبلاوي /398 ،والكليات /288.
(12) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 516/1.
(13) انظر: نشأة النحو ، 293 .
(14) انظر: الجنى الداني ، 28 ، 46 ، 104 وغيرها ، توضيح المقاصد ، 1 / 297 ، 300 ، 303 وغيرها.
(15) انظر: المغني ، 1 / 98 ، 122 ، 179 وغيرها .
(16) انظر: شرح الأشموني على الألفية 58/1 ، 87 وغيرها .

الفصل الأول : ابن إياز حياته وآثاره ((17

1- اسمه ونسبه: هو العلامة الحسين بن بدر الدين بن إياز بن عبدالله النحوي ، أبو محمد ،الملقب بجمال الدين النحوي (.(18

2- مولده ونشأته: لم يذكر أحد ممن ترجموا لابن إياز – فيما وقفت عليه – تاريخ مولده ، أو ما يدل على مكانها. وما في كتب التراجم عن نشأته ما هو إلا إشارة دونٍ تفصيل، من ذلك ما نقله السيوطي عن الشرف الدمياطي قوله " رأيته شابا في زي أولاد الأجناد ".((19وقد نسبه المؤرخون إلى بغداد، ولعل في ذلك إشارة إلى أنه نشأ بها، وتلقى العلم على علمائها(20) .

3- أخلاقه ومكانته وثناء العلماء عليه:

كان ابن إياز متمتعاً بحسن الخلق ، وعلو المكانة ، وكان ذا فضل بين العلماء ، فقد ذكر السيوطي أنه كان دمث الأخلاق . ((21وقال عنه الذهبي :" شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد ، وكان إماما في النحو والتصريف (22) . "وقال أبو حيان : " ابن إياز أبو تعاليل ، وقال ابن مكتوم : لم أطلع له على غوامض في النحو (23)."

4- شيوخه :

تتلمذ ابن إياز على كثير من علماء عصره في النحو والتصريف ، وغيرهما من علوم العربية الأخرى ، وعلوم الشريعة ، منهم : سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامي الأندلسي ، المتوفى بعد سنة (645هـ). (،(24ورضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي .

---

(17) انظر: ترجمته في : تاريخ الإسلام 72/51 ، الوافي بالوفيات 212/12 ،البغية 532/1 ، كشف الظنون 85/1 ، 412 ، 1269/2 ، 1573 ، 1669 ، هدية العارفين 313/1 ، الأعلام للزركلي2/ 243 ، اختيارات ابن إياز البغدادي (681ه) واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة) رسالة ماجستير للباحث/ أحمد إبراهيم أحمد حسن، كلية اللغة العربية بالمنصورة، 1425ه- 2004م، ص 4 وما بعدها .

(18) ابن إياز بالزاي في كل التراجم إلا أن حاجي خليفة انفرد بذكره بالسين في كشف الظنون 412/1 1270/2 1573 ، 1669 ، وذكره بالزاي في موضعين 85/1 ،1269/2 .

(19) انظر : بغية الوعاة 532/1.

(20) ينظر : كشف الظنون1270/2 ، هدية العارفين 313/1 ، الأعلام 234/2 .

(21) انظر : البغية 532/1.

(22) تاريخ الإسلام 51/ 72.

(23) البغية 532/1.

(24) كشف الظنون 1800/2 ، البغية 577/1 .

291 (25)وتاج الدين الأرموي محمد بن الحسن القاضي) ت 656 هـ (26) . (وابن القُبَّيطي (ت: 641هـ) نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي الحنبلي (27) .

5- تلاميذه :

تلقى العلم على ابن إياز كثير من الناس؛ نظراً لتوليه مشيخة النحو في المستنصرية ،منهم، ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت: 696 هـ) . (، (28ويعقوب الأنصاري (29)وابن الفُوطِي ، كمال الدين أبو الفضائل عبد الرازق بن أحمد بن محمد بن أبي العالي الشيباني ، المعروف بابن الفوطي (30) .

6- آثاره العلمية :

لابن إياز مؤلفات كثيرة ، منها : ((31

قواعد المطارحة ، والمحصول في شرح الأصول ،وهو شرح لفصول ابن معطي ، وهو ما تقوم على تنبيهاته هذه الدراسة ، الإسعاف في الخلاف ، مآخذ على المتَّبع في الرد على العكبري في كتابه " المتبع في شرح اللمع ، المسائل الخلافية ، وشرح التصريف لابن مالك

وفاته:

توفى العلامة ابن إياز ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة . ((32

(25)كشف الظنون 1801/2.
(26) تاريخ الإسلام 48/ 146 ، 72/51 ، الوافي بالوفيات 212/12 .
(27) بغية الوعاة 532/1 ،والوافي بالوفيات72/19.
(28) البغية 2/ 99.
(29) البغية 2 / 351 .
(30) تاريخ الإسلام 72/51 ، الوافي بالوفيات 12/ 212 .
(31) ينظر : تاريخ الإسلام 72/51 ، هدية العارفين 313//1 ، كشف الظنون 85/1 ، 412 ، الأعلام 234/2.
(32) البغية 532/1 ، تاريخ الإسلام 72/51 ، الوافي بالوفيات 212/12 ، كشف الظنون 85/1، 412 ، هدية العارفين 313/1 ، الأعلام 234/2.

الفصل الثاني

منهج ابن إياز في التنبيهات النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول

المبحث الأول :السمات العامة

إن المطالع لتنبيهات ابن إياز في المحصول تتجلى أمامه عدة سمات تميزت بها هذه التنبيهات ، من أهمها :

أولا : سهولة الأسلوب :

لم يركن ابن إياز إلى التعقيد في كلامه ، وإنما جاء أسلوبه واضحا بحيث لا تستغلق ألفاظه على الفهم ، مع استخدامه لبعض المصطلحات المنطقية ، نحو (الدور)قال :" وهنا تنبيه، وهو أن بعضهم يعلل فتح ما قبل الياء في التثنية بكسر النون، فإذا أخذ يعلل كسرها – أعني النون – بانفتاح ما قبل الياء كان دَوْراً ، وهو محال"(.(33

وجدير بالذكر أن أسلوبه في إيراد القاعدة النحوية قد تنوع إلى طرائق عدة منها :

– 1الأسلوب السردي ، الذي يلجأ فيه إلى التقريرية المباشرة في إيراد القاعدة.

–2الأسلوب الحواري :

ذلك الأسلوب الذي يعتمد على تفسير القاعدة في شكل حوار يجريه المؤلف بينه وبين من يفترض أن يتلقاه من بعده ، كقوله : فإن قيل....قيل ....، أو فإن قلت ...قلت ....، من ذلك قوله :" فإن قيل : إذا نُعتَ المصدر خرج عن حكم التوكيد ، وصار محتاجاً إليه، فهلا استغنى بذلك عن نقله ؟ قيلَ : النعت تابع للمنعوت وإذا كان كذلك وجب أن يعتبر حال المنعوت قبل نعته فيحكم عليه بما يجب له ...." (.(34

–2ومن ذلك أيضا قوله– وهو يتكلم عن ناصب المفعول لأجله– : "فإنْ قيل لو كان النصب بتقدير اللام لما اطّرد حذفها، فإنَّ تعدّي الفعل بإسقاط الحرف ليس بقياس. قيل: تلك الشروط المذكورة شرط في إسقاط اللام، فإن فُقِدَ أحدها فلابدَّ من اللام.(35) ".....

ثانيا: الاهتمام بصحة المعنى إلى جانب صحة اللفظ:

---

(33) المحصول :177/1 .

(34) المحصول: 354/1.

(35) المحصول:517/1.

293اهتم ابن إياز بصحة المعنى بجانب اهتمامه بصحة اللفظ حتى تكتمل الفائدة ، وكان الفيصل عنده عدم الإلباس ، مع تصحيح ما قد يتعارف عليه الناس في مخاطباتهم، وكان ذلك منافيا لما تقتضيه اللغة ، من ذلك:

قوله: "وهنا تنبيه، وهو أن الفعل إذا كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ، وكان المعنى فيه ظاهراً غير ملتبِس، جاز أنْ تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل، وذلك (أَعلمَ الله يعقوبَ يوسفَ أفضلَ الإخوة)، فإذا أقمت (يوسف) مقام الفاعل فقلت: (أُعلِم يوسفُ يعقوبَ أفضلَ الإخوة)لم يقع اللبس ، لكن لا يجوز الإلغاء ، ولا التعليق؛ لعدم انعقاد الكلام مبتدأ وخبرا، ألا ترى أنك لوقلت: (أُعلِم يوسفُ ليعقوبُ أحسنُ الإخوة) فجعلت (أحسن الإخوة) خبرا عن (يعقوب) لم يكن مستقيما "(.(36

وقوله: " ...أنك إذا قلت : (جاءني غيرُ زيد) فالمتعارف في مخاطبات الناس أن (زيدا) قد امتنع من المجيء لذكر(غير) ، والذي تقتضيه اللغة عدم الامتناع؛ لأن إثبات الحكم لشيء لا يوجب نفيه عما عداه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أهل مكة يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق) لم يوجب ذلك الإثبات نفي الحكم بالأمرين عن أهل بغداد "(.(37

وقوله في (إيَّاكَ والشرَ)-: "لا يجوز رفع (الشر) بالعطف على المستكن في الفعل المقدر ، أعني : نحِّ أو باعد ؛ لأن المخاطب مأمور، و(الشر)ليس بمأمور، لكن لو قلت: (إيَّاك وزيداً) لجاز رفع زيد بالعطف على الضمير ؛ إذ (زيد) يستقيم أن يكون مأموراً، لكن الأولى أن يؤكد المضمر فتقول: (إيَّاك أنت وزيداً)" (.(38

وقوله:" وهنا تنبيه، وهو أنه لا يجوز إضمار الفعل إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه، فلو قلت مبتدئا من غير حال تدل:(أقائماً) ،(أقاعدا) كما تقول في المصدر: (قياماً زيدٌ) لم يجز، والفرق بينهما أن المصدر مأخوذ من لفظه الفعل، فهو دال عليه ، وليس كذلك الحال؛ لأنَّها غير دالة على فعل مخصوص،ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال:(ضَحِكَ قائماً)،

---

(36) المحصول:1/341.

(37) المحصول:1/493.

(38) المحصول:1/532.

أو(قعد قائماً)، أو (ثَبت قائماً)، وإنَّما جاز: (أقائماً وقد قعد الناس) لما شوهد منه من أمارات القيام ، والتأهب له. فاعرفه "(.(39

ثالثا : التقسيم والتفريع :

تجلت عناية ابن إياز بالتقسيم والتفريع ، تيسيرا على المتلقي، ورغبة منه في ضبط القاعدة ، وبحثها من كل جوانبها. من ذلك:

قوله: "وهنا تنبيه، وهو أن الفاعل في اتصاله به على قسمين: اتصاله به في اللفظ والحكم ، نحو (ضَربتُ) .والثاني: أن يكون اتصاله به في الحكم لا في اللفظ، كالمضمر في نحو: (زيدٌ ضربَ)، وكذلك المفعول في انفصاله عن الفعل على قسمين: منفصل في اللفظ والحكم كالمظهر في نحو: (ضربتُ زيداً)، ومنفصل في الحكم لا في اللفظ، كالمضمر في نحو: (ضَربكَ زيدٌ)،فاعرفه"(.(40

وقوله- عن النكرة التي تفسر فاعل نعم وبئس المضمر-: "....أنَّ النكرة المفسِّرة يجوز أن تكون مفردة، كما مثلنا، ومضافة إلى نكرة، كقولك : (نعمَ رجلٍ زيدٌ)، ويجوز : (نعمَ غلامِ ضاربَ زيد الآن أو غدا أنت)؛لأن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، وأضيف إلى معرفة لم يتعرَّف ...." (.(41

وقوله:" وهنا تنبيه ، وهو أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم حتى ينتصب ما بعده قسمين: الأول :أنت مخيَّرٌ في إثباته ونصب ما بعده، أو حذفه وخفض ما بعده، وذلك التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع الحقيقي، تقول: (هذا راقودٌ خلاً)، و(عندي منوان سمناً)، و(الزيدون حسنونَ وجوهاً) بإثبات التنوين ، والنون ونصب ما بعدها، وإن شئت: (هذا راقودُ خلٍّ)، و(منوا سمنٍ) ، وحسنو وجوهٍ). والثاني : ما لا يجوز فيه الإضافة، وذلك نون العدد، كقولك: (عشرون)، وأخواته...." (.(42

رابعا: اهتمامه بالتعليل:

اهتم ابن إياز بالتعليل اهتماما كبيرا ،فلم يترك شاردة ولا واردة من مادته العلمية إلا وعلل لها، من ذلك :

---

(39) المحصول:1/554 .

(40) المحصول: 1/306.

(41) المحصول: 1/361-362.

(42) المحصول:1/470-471 .

295قوله:" وهنا تنبيه وهو أن التمييز إنْ أتى بعد العددِ وجب إفراده، كقولك: (عندي عشرون درهماً)، و (لي ثلاثون كتاباً) ، وعلّته أنَّ الجمع يفهم من لفظ العدد، فلا حاجة إلى جمعه، وإن لم يأت بعد ذلك، جاز جمعه، كقوله تعالى: " بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا " (. (43

وقوله: " إن (عدا) و (خلا) و (لا يكون) إذا استُثني بها لا تُصرَّف؛ وعلة ذلك نيابتها عن (إلّا) ، ووقوعها موضعها، فإن فارقت ذلك عاودها أصلها من التصرف، ألا ترى أنَّ من مسائل سيبويه ما يعدو ، وما يخلو " (. (44

خامسا: شرحه لبعض المفردات اللغوية:

كان ابن إياز أحياناً يشرح بعض المفردات؛ رغبة منه في إكمالِ المعنى، وتيسيرا على المتلقي ، من ذلك قوله: " وهنا تنبيه، وهو أنَّه يقال: (بهره ، ويبهره بهراً) إذا غلبه، ومنه: (بهر القمرُ الكواكبَ)، أي: أذهب ضوءها، ويقال: (بَهِرا) أي: عجباً، (وبهرته) أي: لقيته ، وليس (بهرا) الذي في الدعاء مصدراً لواحدها، وإنْ وافقها في اللفظ " (. (45

سادسا: ذكر بعض اللهجات:

اهتم ابن إياز بذكر بعض لهجات العرب كأهل الحجاز وبني تميم وغيرها؛ لبيان بعض الخلافات، من ذلك قوله: " وهنا تنبيه، وهو أن المصنف ذكر أن هذه العلل موجبةٌ بناءَ الإسم، ومعلوم أن هذا الاسم فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه الصرف، فيقولون: (هذه قطامُ)، و (رأيتُ قطامَ)، و (مررت بقطامَ)، وليس البناء فيه واجباً عند الجميع...." (. (46

سابعاً: ميله إلى التحقيق:

تتمثل هذه السمة عند ابن إياز في الآتي:

1) مقابلة النسِخ، وذلك في نحو قوله: " وهاهنا تنبيه، وهو أنَّ في بعض النسخ: (ما ليس آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، ولا ألف)، على أن يكون (آخره) منصوباً على الظرف، وهو الخبر، و (ياء) مرفوع على أنه اسم (ليس)، وقد تقدَّم الخبر على

---

(43) سورة الكهف 103، وانظر: المحصول 474/1 .

(44) المحصول:485/1 .

(45) المحصول:543/1 .

(46) المحصول:245/1، 246.

الاسم، وفي بعض النسخ: (ما ليس آخره ياءً) برفع (آخره)؛ لأنّه اسمها، ونصب (ياء)؛ لأنه خبرها، وهذا أجود من الأول؛ لأن الشيء لا يكون ظرفا لنفسه" (47) .

وتجدر الإشارة عند الحديث عن هذا الأمر – إلى نقطة غاية في الأهمية، أشار إليها الدكتور الطناحي بقوله : " يبدو أن النِسخ التي وقعت له [أي: لابن إياز] من الفصول كانت سقيمة، فما يدعي أنَّ المصنف أَخلَّ به، موجود في الفصول، ثم إنَّه موجود أيضا في (شرح الفصول للخوي) ورقة 28/ب " (. (48

وذلك تعليقا على التنبيه الذي أورده ابن إياز على قول ابن معطي : "وشرط هذا الجمع ، إن كان الاسم جامد : أن يكون مذكرا علما عاقلا [خاليا من تاء التأنيث]..." (.(49

قال ابن إياز:" وهنا تنبيه، وهو أنه قد أَخلَّ بشرط آخر، ذكره الجزولي وغيره، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث، لا يقال : (طَلْحونِ) ، ولا (حمزون)، وإن كانا علمين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارات التأنيث، ولذا لم يصرفا ، وإنما يقال: (طَلْحات) ، و(حمزات)، قال:

نضَّر الله أعظماً دفنوها ... بسجستانَ طلحةَ الطَّلحات

وأجاز الكوفيون : (طَلْحون) ، وَ(طَلْحين)..." (.(50

2) التوثيق: إما بنسبة النقل إلى صاحبه ، وكتابه، مثل :

قوله : "وهنا تنبيه، وهو أن ما ذكره، وإنْ كان قد سبقه إليه ابن السراج في أصوله، يبطل بالوصف في قولك : (جاءني زيدٌ الراكب)، (وضربتُ زيداً المكتوفَ ...." ((51

وقوله ...أنه[أي ابن معطي] قال : (الضرب السادس : المستثنى)، ثم قال: (وهو إخراج) ، فأتى بالمصدر، وقد كان ينبغي أن يقول : وهو المخرج ، كما استعمله ابن الحاجب في مقدمته.(52)"

وإما بنسبة النقل إلى صاحبه دون كتابه، مثل:

---

(47) المحصول: 76/1 .

(48) الفصول 162 هامش 5 .

(49) الفصول : 162.

(50) المحصول : 198/1.

(51) المحصول : 443/1.

(52) المحصول " 477/1، وينظر512/1،526.

297 قوله:" وهنا تنبيه، وهو أنه ليس الانتقال شرطا في الحال مطلقا، ألا ترى إلى قوله تعالى :«أُبْعَثُ حيًّا ، (53)" «و« ثُمَّ وليتم مدبرين ،(54)" لكنَّ ذلك شرطها إذا كانت مؤكدة، ويوم قال الشلوبين :" إلّا أنَّها إذا كانت مؤكدة فليست على أصلها؛ لأن أصلها أن تكون غير للتبيين.(55)" ".

قوله :"زعم الجزولي أن هذا المفعول لا ينجرُّ باللام إلا مختصاً ، فيجوز: (جئتُ لإكْرامك) ، ولا يجوز (جئتُ لإكرام) ، قال الأندلسي: لأنَّ الإنسان لا يقدم على الفعل إلّا لغرض معروف عنده، وقال الشلوبين: هذا غير صحيح، بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام، ولا مانع يمنع منه ...." (.(56

وخالف ابن إياز ذلك في بعض مواضعه حيث أبهم النقل ، مثل قوله : "وبعضهم لا يرى نقله [أي المصدر عند إقامته مقام الفاعل]؛إذ ليس بينه وبين الفعل واسطة، فلم يكن في نقله تخفيف في اللفظ، ولا فائدة في المعنى" (.(57

جـ – إرجاع آراء المصنف لمن سبقوه:

كان ابن إياز يرجع آراء ابن معطي إلى من سبقه من العلماء ، من ذلك قوله: "وهنا تنبيه ...لأنَّه قد صرح فيما بعد أنَّ المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزولي، فإنَّه أتى بذلك في حواشيه""(.(58

وقوله، "....وهو أنَّ ما ذكره [أي من بيان الحال هيئة الفاعل أو المفعول] وإنْ كان قد سبقه إليه أبوبكر ابن السراج في أصوله يبطل بالوصف...." "(.(59

---

(53) سورة مريم: 15.
(54) سورة التوبة: 25.
(55) المحصول :1/446.
(56): المحصول:1/517.
(57) المحصول " 1/355.
(58) المحصول " 1/44، وينظر 604.
(59) المحصول " 1/443.

المبحث الثاني: مصادر ابن إياز

كان ابن إياز يعوِّل على آراء العلماء السابقين عليه، والذين بسواعدهم رست قواعد هذا الفن، وارتفع بناؤه ، مضيفا إلى ذلك ما أفاء الله به عليه من فيض لم يتيسر لكثير من خلقه ، مغلفا ذلك كله بدقة في التناول، وعمق في التحليل ، وكان مرة يذكر العلم ولا يذكر كتابه – وهو الغالب–، ومرة يذكر العلم وكتابه .

فمن الأول : قوله: " وهنا تنبيه، وهو قوله: (ويُفتَح في موضع الجرِّ) ،وفتحة ما لا ينصرف في موضع الجر عند سيبويه وأصحابه إعراب، فكيف أطلق لقب حركة البناء على الإعراب؟ اللهم إلا أن يكون تبع الأخفش في ذلك، فإنه يرى أن الفتحة في حال الجر حركة بناء، وهو قول ضعيف، لأنَّ البناء يكون بموجب له، ولم يوجد فيه ذلك، والفتحة حادثة عن عامل الجر".(60)

وقوله: " بدأ بالتعريف ، وقدَّمه على باقي الأسباب ، وكذا فعل الزمخشري ، وهو حسنٌ ، إذ له قوة ومزية على غيره من الأسباب ....." (61).

وقولِهِ: "وهنا تنبيه ، وهو أنَّ الكِسائيَّ أجاز في هذه ثلاثة أوجه: (حمراوان) بالواو، و(حمراءان) بإثبات الهمزة، و(حمرايان) بقلب الهمزة ياء " (62).

وقوله:" وهنا تنبيه، وهو أنه قد أخلَّ بشرط آخر، ذكره الجزولي وغيره، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث، لا يقال : (طلحون) ، ولا (حمزون)، وإن كانا علمين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارات التأنيث، ولذا لم تصرفا ، وإنما يقال: (طلحات) ، و(حمزات) .(63) "

وقوله: "...إن أبا سعيد السيرافي نَظَرَ في هذه الآية الكريمة، فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا آخر سماه مفعولا منه، وهو ضعيف جداً؛ لأنَّه يقتضي أنْ يسمي نحو قولك:(أَتيتُ إلى زيدٍ) مفعولا إليه، و (انصرفتُ عن خالدٍ) مفعولا عنه ".(64)

---

(60) المحصول " 1/ 83، وينظر 134 .
(61) المحصول " 1/ 93.
(62) المحصول " 1/186-187 .
(63) المحصول " 1/ 198 .
(64) المحصول " 1/ 319 .

299وقوله –في (ما عدا) ، و (ما خلا) –: "وقد أجاز الأخفش ، وأبو علي ، والرَّبعِي أن تكون (ما) زائدة ، فعلى هذا لا يلزم النصب مع وجود (ما) معهما ....." (.(65

10–وقوله: " واختلف النحاة في قولك: (قام القوم لاسيَّما زيداً) بالنصب، فقال ابن الدَّهان: لا أعرف له وجها.(66) "..... ُ

ومن الثاني– أي ما يذكر فيه العلم وكتابه –:

قوله :" صرَّح[أي ابن معطي] فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزولي، فإنه أتى بذلك في حواشيه"(.(67

وقوله":وهو أن تمثيل المصنف بـ(الأَحسن)، و (أَحْسَنكُم)أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع بـ(مررتُ بأَحمدكُم، و(بعمرِكُم)...." (.(68

وقوله: " وزعم بعضهم أن(لولا) صريحة في التعليل ، كقولك: (لولا إحسانُك لَما شَكرتُك)، قال ابن بري في أماليه : ولهذا جروا بها المضمر، تنبيها على هذا المعنى، أو لأنَّ المضمر يعيد الشيء إلى أصله" (.(69

وقوله: "..إن أبا الفتح نصّ في الخاطريات على أنّه لا تجيء الحال بعد (لولا)؛ وذلك لأنها فضلة في الخبر، وزيادة عليه، فإذا لم يستعمل الأصل فالفرع أولى بألاّ يستعمل.." (.(70

هذه هي المصادر التي صرح ابن إياز بالنقل عنها، سواء في ذلك العلماء أم مؤلفاتهم ، وكان ذلك ديدنا له في التنبيهات، غير أنه خالف ذلك فأبهم النقل في مواطن عدة، ومن أمثلة ذلك:

---

(65) المحصول " 1/ 485.

(66) المحصول " 1/ 495،496 ،وينظر: 516 ، 517 ، 525،540، 543،546،573،578 .

(67) المحصول " 1/ 44.

(68) المحصول " 1/ 133.

(69) المحصول " 1/ 517، وينظر 526.

(70) المحصول " 1/ 578.

قوله: "....وهو أنَّ بعضهم يرى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب، فمن رأى ذلك وجب عليه أن يقول: (أو بتقدير الحرف)... "(.(71

وقوله:" قال بعض المتأخرين: وعلّة ذلك أنَّ للتعريف العلَمي فضلا على غيره"(. (72

وقوله – فيما جاء معرفة، وأعربه الكوفيون تمييزا–: "...أن الأكثرين يقولون: (مشبّه بالمفعول به) فيخصون الشَّبه به دون المفاعيل الباقية...." (. (73

ومن السمات الواضحة التي تميز بها في نقوله، أنه كان دقيقا ؛ فغالبا ما يشير إلى مصدره الذي نقل عنه مباشرة كالمصادر السابقة ، أو بواسطة نحو قوله:" وهنا تنبيه، وهو أنَّ أبا الحسن الزعفراني ، وكان من أكابر الشيخ أبي علي الفارسي نقل أن أبا الحسن الأخفش يضمر في هذا المصدر مرفوعا ، وذلك لقيامه مقام الفعل في اللفظ ، وإيضاحه عن معناه ، ولهذا لم يجز إظهار الفعل معه ، فلزم من ذلك أن يكون في حكمه ، ويضمر فيه الفاعل كإضماره في الفعل إذا ظهر....." (.(74

المبحث الثالث: موقفه من ابن معط

ظهرت شخصية ابن إياز في تناوله لنصّ ابن معط وتنبيهاته عليه، فلم يكتف بدور الشارح أو المعلل أو الموجه، وإنما اعترض ، واستدرك على النصّ ما يراه لازما، وأحيانا كان يوافق ابن معطي ،لذا دار موقف ابن إياز من ابن معط حول النقاط التالية:

أولا: إرجاع آرائه إلى من سبقوه:

حرص ابن إياز على توثيق كلام ابن معطي بإرجاع آرائه إلى من سبقوه، من ذلك :

قوله:".... لأنَّه قد صرَّح فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزولي، فإنه أتى بذلك في حواشيه"(.(75

وقوله:" ...قوله[أي ابن معط]: (وجب نصبه) وقد سبقه إليه الجزولي....." (.(76

---

(71) المحصول " 1/ 64،65، وينظر: 176، 319، 517، 534.

(72) المحصول " 1/ 93، وينظر: 199.

(73) المحصول " 1/ 511.

(74) المحصول " 1/ 540.

(75) المحصول " 1/ 44 ، وينظر: 93.

(76) المحصول " 1/ 604.

301ثانيا: دفع ما قد يعترض به على ابن معط:

لم يكتف ابن إياز بتوثيق كلامِ ابن معط ، وإنما كان يدفع ما قد يعترض به عليه، من ذلك: قوله:".... إنما قال : (التَّصرُّف إلى الماضي والمستقبل)، ولم يقل: (التصرف)من غير تقييد ؛ وذلك لأن الأسماء يدخلها التصرف أيضا ، ألا تراها تثنى ، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، وتصغر، وينسب إليها، وكل هذا تصرُّف، فلمَّا كان الأمر كذلك قيد كلامه ولم يرسله مطلقا ..." (.(77

وقوله: " ... إنما ذكر الماضي والمستقبل، ولم يذكر الحِالِ، لأن صيغة (يَفعَلُ) عنده مبهمة بين الحال والاستقبال، والزمن المستقبل متفق عليه، مدرك بغير مشقة، وزمن الحال فيه خلاف، وإدراكه متعسَّف، فلمَّا لم يكن له صيغة تخصه، وكانت صيغة (يَفعَلُ) مبهمة بينهما ذكر الأسهل تناولا، والمتفق عليه، فاعرفه"(.(78

وقوله[عن المضارع المعتل الآخر]:"لكن هنا تنبيه، وهو قوله: (قُدِّرت الحركاتُ) ،وهي إشارة إلى الضمة والفتحة والكسرة، ومعلوم أن الفعل لا يعرب بالجر، لما تقرَّر آنفا، وكان يجب عليه أن يقول: قُدِّرت الضمة والفتحة، وعندي له اعتذار ، لا بأس به، وهو أن تكون (الحركات) إشارة إلى الضمات والفتحات، فاعرفه"(.(79

وقوله –في مفسر فاعل نعم وبئس المضمر–:" قول المصنف : (والمضمر يلزم تفسيره بمفرد نكرة) يعطي ظاهره أن المفسِّر لا يكون إلا مفردا، وليس كذلك، بل يثنى ويجمع، وكأنه أراد: مفسِّر المضمر المفرد ،وفي ذلك ما فيه " (.(80

ثالثا: موافقته لابن معط:

لم تكن موافقات ابن إياز لابن معط كثيرة، وقد جاءت هذه الموافقات بألفاظ صريحة ، من ذلك قوله –في ترتيب العلل المانعة للصرف– :" بدأ بالتعريف ، وقدَّمه على باقي الأسباب ، وكذا فعل الزمخشري ، وهو حسن...." (.(81

---

(77) المحصول " 1/ 51.
(78) المحصول " 1/ 52.
(79) المحصول " 1/ 219.
(80) المحصول " 1/ 362.
(81) المحصول " 1/ 93.

وأحيانا كان يوافقه مع مقارنته بغيره، من ذلك قوله:" إن تمثيل المصنف بـ(الأحسن)، و (أحسنكم)أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع بـ(مررت بأحمدكم ، و(بعمركم)...." (.(82

رابعا: توجيه كلام ابن معط :

كان ابن إياز يوجه كلام ابن معط في ترتيب قاعدة أو غير ذلك من ذلك :

قوله: "....بدأ بالمؤنث الذي فيه علامة، وهو (فاطمة)، ثم ذكر بعده المؤنث المعنوي الرباعي؛ لكون الحرف الرابع يقوم مقام علم التأنيث، وأتى بعد ذلك بالمؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط ، إذ هو مشبه بالمؤنث الرباعي . والله أعلم" (.(83

قوله في الاستثناء:"....أنه قال بعد ذلك: بـ (إلّا أو ما في معناها) لِيَحْتَرِزَ به عن قولك: (قام القوم ولم يقم زيد)، و (ما قام القوم وقام زيد) فإن ذلك ليس باستثناء، وإن كان إخراجا للثاني مما دخل فيه الأول....." (.(84

خامسا: اعتراضه على ابن معط :

اعترض ابن إياز في تنبيهاته على ابن معط كثيرا، وبألفاظ متنوعة ، مثل:

أخل (،(85يرد عليه (86) ،فيه نظر ،(87) الوهم ،(88) يبطل ،(89) لا يتم له غرضه ،(90)كان ينبغي.(91)

وجاءت اعتراضاته متنوعة، فمرة كان يعترض على التمثيل، ومرة على ترتيب الأبواب، وثالثة على ترتيب الأقسام داخل الأبواب، أو على توجيه إعرابي، على النحو التالي:

---

(82) المحصول " 1/ 133.
(83) المحصول " 1/ 94.
(84) المحصول " 1/ 476، 477.
(85) المحصول " 1/161،189،434 .
(86) المحصول " 1/ 166.
(87) المحصول " 1/ 430.
(88) المحصول " 1/ 440.
(89) المحصول " 1/ 443.
(90) المحصول " 1/ 453.
(91) المحصول " 1/ 477.

303أ–اعتراضه على تمثيل ابن معط ، كقوله– في المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد – :"....أنَّه قال: (تحذَف الواو للضمة التي قبلها ، والياء للكسرة التي قبلِها) ثم مثّل على حذف الواو بقوله: (لَيقُولُنَّ ،)وعلى حذف الياء بقوله تعالى: (فإمَّا ترِينَّ) ، وليس بصحيح ،إذ هذه الياء لم تحذف لكون ما قبلها مفتوحا، بل حرِّكت بالكسر، والتمثيل الجيد أن يقول:(اضربِنَّ يا امرأة)، فاعرفه.(92) "

ب–اعتراضه على ترتيب الأبواب، كقوله: " أخَّر المفعول له، والمفعول معه عن الحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبَّه بالمفعول، وقد كان الواجب تقديمهما؛ إذ هما مفعولان، لا مشبهان به، والمشبه بالشيء بعده، ولا خفاء في أن في هذا سوء ترتيب منه " (. (93

جـ–اعتراضه على ترتيب الأقسامِ داخل الأبواب، كقوله : " في تأخير ابن معط التعجب مما زاد على ثلاثة أحرف بعد ما دلَّ على لون أو خلقه: " وهو أنَّه كان الأولى البداءة بهذا القسم؛ لأن ذَينكَ محمولان في الامتناع عليه، لكنه لَم يرتب ذكرها " (. (94

وقوله: " أطلقَ المقاربة على (أخذ) و (جعل) و (طفِق) و (أنشأ)، وليس الأمر كذلك، وانما هي للدخول في الفعل " (. (95

د–اعتراضه على رأي نحوي، كقوله: قد أجاز بعضهم النصب في قولك: كُلُّ رجلٍ وضيعتُه، على تقدير ظهور الخبر، كأنه قال: كلُّ رجلٍ مقرونٍ مع ضيعتِه، وهو بعيد، أمَّا لو ظهر الخبر لجاز النصب من غير إشكال " (. (96

وقوله: " ..... ما ذكره .. [من كون الحال هيئة الفاعل أو المفعول]، وإن كان قد سبقه إليه أبوبكر بن السراج في أصوله يبطل بالوصف " (. (97

---

(92) المحصول " 1/ 235،236.
(93) المحصول " 1/ 420.
(94) المحصول " 1/ 382.
(95) المحصول " 1/ 393.
(3) المحصول 527/1.
(96) المحصول " 1/ 393.
(97) المحصول " 1/ 443.

هـ-اعتراضِ على توجيه إعرابي، كقوله: " ذهب بعضهم إلى أن (سبعين) في الآية بدل من (قومه)، وأَراه غير جائز؛ لأنّك لو قلت: اخترت الرجالَ عشرين رجلاً، لجاز أن تقول: اخترت عشرين رجلا الرجال، أي: من الرجال، ولو كان بدلا لما جاز تقديمه " (. (98

سادساً: استدراكه على ابن معط :

استدرك ابن إياز على ابن معط في غير موضع من تنبيهاته، من ذلك قوله في العلة في [بناء حذام وقطام]: " وهو أن المصنفِ ذكر أن هذه العلل موجبة بناءِ الاسم، ومعلوم أن هذا الاسم فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه من الصرف، فيقولون: (هذه قطامُ) و (رأيت قطامَ) و (مررت بقطامَ) . وليس البناء فيه واجباً عند الجميع " (. (99

وقوله في الاستثناء: " المصنف أظهر المستثنى منه، فقال: ما جاءني أحدٌ إلّا إخوتُك إلّا زيداً، ومراده ما يجب نصبه، وغير خفي أنه يجوز إبدالهما من (أحد)، أو إبدال أحدهما، ونصب الآخر، فلا يحصل ما أراد، وهذا واضح " (. (100

المبحث الرابع : اختيارات ابن إياز واعتراضاته

ابن إياز شأنه شأن غيره من النحاة كان يذكر الآراء ، ويناقشها ، ويحاور أصحابها ، منتهياً باختياره لرأي منها ، واعتراض على آخر، والدراسة هنا تقوم على محورين: المصطلحات التي استخدمها في الاختيار والاعتراض، ثم أدلته فيهما .

أولا : المصطلحات: تنوعت مصطلحاته في الاختيارات والاعتراضات على النحو التالي :

أ)الاختيارات :

- وهو حسن(101) وهو أجود (102).

(98) المحصول " 1/ 319.
(99) المحصول " 1/ 246،245، وينظر: 198/1 ،440.
(100) المحصول " 1/ 489.
(101) المحصول 93/1 ، 76.
(102) المحصول 76/1.

305أحسن (103)

- والصواب (104)
- والمختار (105)
- الأَوْلَى (106)

وكان يذكر الآراء ، ثم يضعِّف أحدها ، دليلا على اختياره للآخر ، كقوله : "....وهو أن الألف لو أُميلَت ، وأصلها الواو ، فإنها تثنَّى بالواو ، ولا يحتفل بالإمالة ، كـ(الرِّبا) ، فإن من (ربا) ، (يربو) ، وقد سمع فيه الإمالة . هذا رأي البصريين . وأما الكوفيون فلهم في هذا مذهب غريب ، وهو أنَّ المقصور الثلاثي إنْ كان مفتوح الأول فحكمه ما ذكرنا ، وإن كان مضموم الأول ، أو مكسوره قلبت ألفه واوا على كل حال ، كقولك في ( ) : (تقوان) ، وفي ( ) (معوان) .(107).

تقى

معى

ب)الاعتراضات :

تنوعت مصطلحات ابن إياز في الاعتراضات كما تنوعت في الاختيارات ، وكان من أهمها:

- ليس بصحيح (108).
- وليس كذلك (109).
- وليس الأمر كذلك(110).
- أراه غير جائز(111).
- ضعيف جدا(112).
- وفيه نظر(113).

(103) المحصول 133/1.
(104) المحصول 340/1.
(105) المحصول 354/1.
(106) المحصول 511/1، 382، 532 .
(107) المحصول 179/1.
(108) المحصول 236/1.
(109) المحصول 255/1 ، 362 .
(110) المحصول440/1، 393.
(111) المحصول 319/1.
(112) المحصول 319/1.
(113) المحصول 355/1 ، 430.

يبطل(114).

- ليس هذا على الإطلاق(115).
- وهو بعيد(116).

ثانيا : أدلته

ساق ابن إياز أحكامه واختياراته ، واعتراضاته مدعومة بالدليل النحوي على اختلاف أنواعه ، فاستدل بالقياس ، وبالسماع ، وبأقوال العلماء ، وبعدم السماع ، والجمع بين القياس والسماع .....

فمن استدلاله بالقياس ، قوله ".....المختار نقل المصدر عند إقامته مقام الفاعل ، وجعله كالمفعول به لشيئين :

أحدهما: أن المصدر يدل عليه الفعل ، فوجوده وعدمه سواء ، والفاعل يجب أن لا يكون بمنزلة المطرح من الكلام ، فكذلك ما قام مقامه وناب عنه ، فلذلك قُدِّر نقله وتصييره بمنزلة المفعول به الذي يدل الفعل على عينه .

والآخر :أن المصدر يُذكر عن طريق التأكيد ، نحو : (قُمتُ قياماً) ، فصار بمنزلة : (قُمتُ قُمتُ) ، فلمَّا كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل ، فكذا المصدر الجاري مجراه فإذا نقلته خرج عن حكم التوكيد ". ((117

وقوله "..... وهو أنَّ القياس يقتضي جواز تقديم هذا التمييز على الناصب له ؛ لكونه مفعولا ، والمفعول لا يمتنع تقديمه على الفعل تارة، وعلى الفاعل أخرى ، لكن أئمة العربية يطلقون المنع ، ولا يخصونه .فاعرفه" ((118

ب–ومن استدلاله بأقوال العلماء قوله:" :" وهنا تنبيه، وهو أنه ليس الانتقال شرطا في الحال مطلقا، ألا ترى إلى قوله تعالى :«وَيَوْمَ أُبْعَثُ حيًّا» ، و«ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ» ، لكن ذلك

---

(114) المحصول443/1.
(115) المحصول 502/1.
(116) المحصول 527/1.
(117) المحصول 354/1.
(118) المحصول 469/1 ، وينظر : 511 ، 512 ، 525.

307شرطها إذا كانت غير مؤكدة، قال الشلوبين:" إلا أنها إذا كانت مؤكدة فليست على أصلها؛ لأن أصلها أن تكون للتبيين " (.(119

جـ- ومن استدلاله بعدم السماع قوله:" ....وهو أن قول المصنف : (نُقِلَت بالهمزة أو التضعيف)يقتضي أن الأصل (نَبَأْتُ)، و(خَبَرْتُ) مخففين ، فنقلا بالهمزة والتضعيف، ولم ينطق بهما كذلك، فعلم أنّه تسامح وإرسال ..." (. (120

د- أما استدلاله بالسماع فسيفصل البحث الحديث في هذه المسألة في المبحث القادم إن شاء الله .

هـ-ومما جمع فيه ابن إياز بين القياس والسماع قوله: "لا يتقدم المفعول معه على الفعل ولا على الفاعل ، فلا يجوز : والخشبة استوى الماء ؛ لأن الواو ،وإن كانت بمعنى (مع) فإن العطف فيها مراعى ، فكما لايتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، فكذلك هذا ، وقد أجازه أبو الفتح ابن جني ، حملا على قول الشاعر :

جَمَعْتَ وَبُخلاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ... ثَلاَثَ خِصال لَسْتَ عَنْها بِمُرْعوي "((121

(119) المحصول: 446/1 .
(120) المحصول:340/1 .
(121) المحصول:525/1.

المبحث الخامس : السماع عند ابن إياز

من المعلوم أن السماع هو عماد القاعدة النحوية الأول ، وأنه – إذا صح – دليل على ثبوتها –، وكثرته وتنوعه دليل على اطرادها ، فاللغة بنت السماع ، ومن هنا كانت عناية النحاة بالشاهد على اختلاف أنواعه ، وقد ظهر ذلك في تنبيهات ابن إياز حيث استشهد بالقرآن الكريم وببعض القراءات ، وبأشعار العرب على تنوع ورودها .

أولا: استشهاده بالقرآن الكريم .

–1كان ابن إياز يذكر الآية للاستشهاد على القاعدة النحوية ، من ذلكٍ قوله::" .....وهو أنٍ التمييز إن أتى بعد العدد وجب إفراده، كقولك:(عندي عشرون درهما) ،(لي ثلاثون كتابا) ، وعلتُه أن الجمع يفهم من لفظ العدد ، فلا حاجة إلى جمعه ، وإن لم يأت بعد ذلك جاز جمعه ، كقوله تعالى: " بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا [122] "...وقوله:" ومنها أن يكون فيها معنى الدعاء ، كقوله تعالى: " سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ، [123]"و قوله تعالى: " وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ [124]"

–2وقد يذكر الآية لردِّ وجهٍ ذكره فيها ابن مُعطي ، كقوله : " .....ثم مثَّلَ علىَ حذف الواو بقوله (ليقولُنَّ) ، وعلى حذف الياء بقوله تعالى: (فإما ترين) ، وليس بصحيح ؛ إذ هذه الياء لم تحذف لكون ما قبلها مفتوحا ، بل حرِّكت بالكسر ، والتمثيل الجيد أن يقول : (اضربِنَّ) ، فاعرفه (125) .

–3وقد يأتي بالآية لتوضيح ما قد يتوهمه ظاهر الكلام عند ابن معط ، كقوله : ".....وهو أنه ليس الانتقال شرطاً في الحال مطلقاً ، ألا ترى إلى قوله تعالى :" لَسَوْفَ أُبْعَثُ حَيًّا " ، (126)و :" ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ، (127) "لكن ذلك شرطها إذا كانت غير مؤكدة ويوم (128) .

---

(122) سورة الكهف /103 ، وينظر : المحصول 474/1
(123) سورة الصافات /130
(124) سورة المطففين /1 ، وينظر : المحصول 563/1
(125) المحصول 236/1
(126) سورة مريم /5
(127) سورة التوبة /25
(128) ينظر : المحصول 446/1

4-309وقد يذكر الآية لتوجيه ما بها من آراء إعرابية ؛ كقوله – في قوله تعالى " واختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجلاً لميقاتنا : – (129) " ذهب بعضهم إلى أن (سبعين) في الآية بدل من (قومه) ، وأراه غير جائز ، لأنك لو قلت): اخترت الرجال عشرين رجلا) لجاز أن تقول : (اخترت عشرين رجلا الرجال) ، أي : من الرجال ، ولو كانٍ بدلا لما جاز تقديمه (130) .

ثانيا : استشهاده بالقراءات القرآنية .

لم يذكر ابنِ إياز إلا قراءة واحدة جاءت في قوله : " .. وهو أنه يقال : (سُحقًا) بفتحِ الحاء ، و(سحقا) بضمها ، وقرئ بذلك "((132) ..... (131

ثالثًا :استشهاده بالشعر :

ينضم الشاهد الشعري إلى الشاهد القرآني كدعامة أساسية لأية قضية نحوية أو لغوية يراد الاستدلال عليها ، وقد جاءت شواهد الشعر عند ابن إياز متنوعة ومتعددة ، منها :

1-أنه كان يأتي بالبيت أثناء حديثه عن شرط لباب نحوي أخلَّ به ابن معط ، من ذلك قوله : .....وهو أنه قد أخل بشرط آخر ، ذكره الجزولي وغيره ، وهو أن يكون خاليا منٍ تاء التأنيث ، لا يقال (طلحون) ، ولا (حمزون) ، وإن كانا علمين لمذكرين احتراما لوجود أمارات التأنيث ، ولذا لم يصرفا ، وإنما يقال : (طلحات) ، و(حمزات) ' قال الشاعر :

نضَّرَ الله أعظمًا دفنوها ... بسجستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ ((133

2-كان يأتي بالبيت أثناء استدراكه لبعض الأقسام على المصنف ، كقوله : "....وهو أن المصنف لم يقسِّم ظرف المكان إلى متصرف ، وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المكان ، وليس الأمر كذا ،

---

(129) سورة الأعراف /155
(130) المحصول 319/1
(131) سورة الملك /11 ، قرأ الجمهور (سُحْقا) بسكون الحاء ، وعلي وأبو جعفر والكسائي بضمها ، انظر : السبعة لابن مجاهد /644 ، وحجة القراءات لأبي زرعة /716 ، والبحر المحيط 295/8 طبعة دار الكتب العلمية ، ومعجم القراءات للخطيب 9/10
(132) المحصول541/1
(133) المحصول 198/1.

بل هما فيه سيان . فالمتصرف كـ(خلف) ، و(أمام) ، و(ووراء) ، و(قدَّام) قال لبيد بن ربيعة :

فَغدت كِلَا الفرجينِ تحسبُ أنه ... مولى المخافةِ خلفُها وأَمامُها ((135) ....(134

-3كانَ يأتي بالبيت لتفصيل ما أجمله ابن معط من آراء ، وقد يعترض على بعضها أحياناً ، كقوله : " .....وهو أن الطلل إما أن يرتفع بالابتداء ، (ولمية) الخبر ، وفيه حينئذ ضمير على ما نذكره – إن شاء الله – ، فـ (موحشا) على هذا حال من الضمير المستكن في (لمية) ، و(لمية) هو العامل فيه ، وإذا كان كذلك فليست الحال إذن من نكرة ، فلا يتم للمصنف غرضه ، ولو مثّل بالبيت الذي أنشدناه أو بغيره ، لكان أحسن ؛ لحصول الغرض به ، وإما أن يرتفع (طلل) بقوله : (لمية) ارتفاع الفاعل بفعله ، كما هو رأي أبي الحسن الأخفش ، والكوفيين ، فـ(موحشا) حال من طلل ، والعامل فيه (لمية) . وهو على هذا يتم غرضه ، لكن أنا أستبعد ذهابه إلى ذلك (136) .

-4كان يأتي بالبيت للاستدلال على رأي لأحد العلماء ، من ذلك قوله : .....لا يتقدم المفعول معه على الفعل، ولا على الفاعل ؛ فلا يجوز (والخشبةَ استوى الماءُ) ؛ لأن الواو – وإن كانت بمعنى (مع) – فإن العطف فيها مراعى ، فكما لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، فكذلك هذا ، وقد أجازه أبو الفتح حملا على قول الشاعر :

جَمَعْتَ وبُخلاً غيبةً ونميمةً ... ثَلاثَ خِصال لَسْتَ عنها بمرعوي ((137

-5كان يأتي بالَبيت للاَستدلال على القاعدة النحوية وهو الأصل ، من ذلك قوله : .....لا يجوز رفع (الشر) بالعطف على المضمر المستكن في الفعل المقدر ، أعني: نحِّ أو باعد ؛ لأن المخاطب مأمور ، و(الشر) ليس بمأمور ، لكن لو قلت : (إياك وزيدا) لجاز رفع زيد بالعطف على الضمير ؛ إذ (زيد) يستقيم أن يكون مأمورا ،لكن الأولى أن يؤكد المضمر ، فتقول : (إياك أنت وزيد) ، قال جرير :

---

(134)ديوان لبيد ، ص/112 ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
(135) المحصول 440/1.
(136) المحصول 453/1
(137) المحصول 525/1 ، وينظر : 534 ، 547

311إياك أَنت وعبد الْمسيح ... أَن تقربا قبلَة الْمسجِد ((139).....(138

6- كان يأتي بالبيت للاستدلال على وجه إعرابي ، كقوله : ".....وهو أن هذه المصادر إن كانت مضافة لزم نصبها ؛ لأنك لو رفعتها لم يكن لها خبر ، وإن كانت مفردة ، وجئت باللام جاز رفعها بالابتداء، والجار والمجرور خبرها ، كقولك : (ويلٌ لزيد) ، ويجوز النصب ، قال جرير :

كَسا اللؤم تيماً خضرة في جلُودِها ... فَويلاً لتيمٍ من سرَابِيلها الخُضْرِ ((140

فاعرفه (141) .

ونادرا ما كان يقف مع الشاهد فيوضح ما به من غوامض ، مع إعراب بعض ألفاظه ، كقوله : "قال لبيد بن ربيعة :

فَغدت كِلَا الفرجينِ تحسبُ أنه ... مولى المخافَةِ خلفُها وأَمامُها

(الفرج) : موضع المخافة ، ومثله : (الثغر) ، و(الثغرة) ، و(المعورة) ، ومعناه أنه يصف بقرة وحشية ، يقول : فغدت البقرة كلا الطريقين المخوفين اللذين بين يديها ، فظنَّت أنه أولى بالمخافة ، والهاء في (أنه) عائد على (كلا) ، و(كلا) مبتدأ ، والجملة من قوله : (تحسب أنه مولى المخافة) خبره ، و(خلفها) ، و(أمامها) بدل من (كلا الفرجين) ، والمبتدأ وخبره ، وما يتعلق به ، إما نصب على الحال من الضمير في (غدت) أو خبر عنها(142) .

(138) ديوان جرير /1027 .
(139) المحصول 532/1 ، وينظر : 563
(140) ديوان جرير /596 .
(141) المحصول 545/1، 546
(142) المحصول 440/1-441

المبحث السادس: اتجاهه النحوي

كان ابن إياز يذكر الآراء النحوية في تنبيهاته، وكثيرا ما كان يوافق البصريين ، ظهر ذلك في موافقاته لسيبويه وأصحابه، وللأخفش ، ولجمهور البصريين، كما دلت مصطلحاته على هذه الموافقة، حيث استخدم مصطلحات البصريين كثيرا ،من ذلك: البدل(، (143حروف الجر ، (144)ما ينصرف وما لاينصرف ، (145)ضمير الشأن ، (146)فهذه مصطلحات بصرية يقابلها مصطلحات كوفية نحو:الترجمة، حروف الإضافة، المجري وغير المجرى، ضمير المجهول(147) .

ومن موافقات ابن إياز للبصريين:

موافقته لسيبويه والجمهور في تحمل المصدر المبدل من فعله ضميرا. ((148

موافقته للجمهور في امتناع نحو :(إيَّاك الأسد) ((149

موفقته للجمهور في رفع (كل رجل وضيعته). ((150

موافقته للجمهور في امتناع حذف واو المعية. ((151

موافقته لسيبويه في جواز رفع نحو :مواعيد عرقوب. ((152

---

(143) المحصول:1/319 .

(144) المحصول:1/526،319.

(145) المحصول:1/83 .

(146) المحصول:1/596 .

(147) ينظر نشأة النحو/151 .

(148) المحصول:1/540 .

(149) المحصول:1/531-532.

(150) المحصول:1/527 .

(151) المحصول:1/526 .

(152) المحصول:1/539 .

313والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة،((153ومع كثرتها تراه يذكر آراء الكوفيين ، كالكسائي والفراء، ولم يغفل ذلك وإن لم يوافقهم.(154)

ومن جهة أخرى تبرز في تنبيهات ابن اياز بعض النقول التي لم يرجح فيها قولا ، واكتفى بنسبتها لأصحابها، من ذلك: الخبر شبه الجملة ، وانتقال الضمير من اسم الفاعل ، أو الفعل المحذوفين إلى الظرف والجار والمجرور . ((155

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، أحمده على أن أعانني على إكمال هذا البحث، وقد رافقت فيه العالم الجليل (ابن إياز النحوي)، الذي تميز بعقلية راجحة، وقدم في النحو راسخة، وكم كنت خائفا أن أعود من رحلتي خاوي الوفاض؛ لأن مرافقة العلماء ليست أمرا سهلا، ولكن فضل الله كبير، ورحمته واسعة؛ فقد منَّ عليَّ بإكمال هذا البحث، وكان له نتائج كثيرة، منها:

1-تنوعت تنبيهات ابن إياز، فكان منها تنبيهات لفظية، ومنها ما يتعلق بإضافة قيد إلى كلام ابن معط ، ومنها ما يتعلق باحتراز عما قد يعترض به على ابن معط ، ومنها ما يتعلق بتمثيل ابن معط ، ومنها ما يكمل شرطا، أو قسما تركه ابن معط ، ولم تكن التنبيهات مقتصرة على كلام ابن معطي، فربما قامت على كلام آخر .

2-اعتمد ابن إياز على نسخة سقيمة – كما وصفها الدكتور الطناحي – ؛ مما ترتب عليه إقامة تنبيهات وصف فيها ابن معط بأنه أخل ببعض الشروط، وإذا بها موجودة في نسخة أخرى .

3-اتبع ابن إياز منهج التوثيق، وهو عندما يعترض على كلامِ ابن معط يذكر سابقاً عليه قال بهذا القول، ثم يورد التنبيه على كليهما .

4-لم ينفرد ابن إياز – غالبا – بآراء تخصه، وإنما كان يعرض آراء غيره، ويرجح ما يراه راجحا، وأحيانا كان يتوقف عن الترجيح، مكتفيا بذكر الآراء.

5-استدل ابن إياز في تنبيهاته إما بالقياس والسماع معا، وإما بالسماع وحده، وإما بالقياس وحده .

6-تنوعت أساليب ابن إياز في إيراد القاعدة بين الأسلوب السردي، والأسلوب الحواري، وتميز في كلٍّ بالسهولة والوضوح .

7-اهتم ابن إياز في تنبيهاته بمعاني النحو، وليس بالقاعدة فقط .

---

(153) المحصول:1/83،97،179،525-526.

(154) المحصول:1/186-187 ، 546-547.

(155) المحصول:1/573-574 .

8- اهتم ابن إياز في تنبيهاته بالتقسيم والتفريع؛ تيسيرا على المتلقي؛ ورغبة منه في ضبط القاعدة، وبحثها من كل جوانبها .
9- اهتم ابن إياز بالتعليل؛ فلم يترك شاردة ولا واردة من مادته العلمية إلا وعلل لها .
10- تعددت مصادر ابن إياز وتنوعت، فمرة يذكر العلم فقط، ومرة يذكر العلم مع كتابه .
11-لم يكتف ابن إياز بالشرح والتفصيل لكلام ابن معط ، بل كان له معه وقفات كثيرة، اعترض على بعض آرائه، ورجح بعضها، واستدرك عليه في أحيان أخرى .
12-كثرت موافقات ابن إياز للبصريين ، حتى يمكن القول بأنه نهج نهجَ البصريين، ونحا منحاهم.
والحمد لله أولا وآخرا.

فهرس المصادر والمراجع

1- اختيارات ابن إياز البغدادي (681هـ) واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة) رسالة ماجستير للباحث/ أحمد إبراهيم أحمد حسن، كلية اللغة العربية بالمنصورة، 1425هـ- 2004م .
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3- الأعلام لخير الدين الزركلي- دار العلم للملايين- ط -15-2002م.
4- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار. الفكر، بيروت، 1420هـ .وطبعة أخري تحقيق الشيخ / محمد عبد الموجود ، وعلي معوض ، وآخرين ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان –ط 1 – 1413 هـ - 1993م.
5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق –محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر – ط 2- 1399 هـ -1979 م.
6- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق/ عمر عبد السلام التدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م .

315 7- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

8- التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط – (1985 م).

9- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م .

10- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م.

11- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط 5 -1418 هـ - 1997 م.

12- ديوان جرير ، بشرح محمد حبيب ، تحقيق د / نعمان طه – ط – دار المعارف.

13- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به / حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1425هـ -204م.

14- السبعة في القراءات لابن مجاهد ،تحقيق د / شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر.

15- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين بين عقيل الهمذاني، تحقيق د /محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400هـ - 1980م .

16- طالع السعد للطبلاوي (ت 1014هـ) ، تحقيق ودراسة من أوله وحتى نهاية باب الإدغام ، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر ، للباحث / هشام البلتاجي.

17- الفصول الخمسون ، لزين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق ودراسة/ محمود الطناحي، عيسى الحلبي.

18- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق/ علي توفيق الحمد ، وآخرين، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، 1432هـ - 2011م.

19- كتاب التعريفات، لعلي بن الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان ، بيروت، 1985م .

20- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة ، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .

21- الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق د / عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة، ط – 2 –1419 هـ – 1998 م.

22- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، تحقيق د/ شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1 ، 1431هـ - 2010.

23- معجم القراءات للدكتور / عبد اللطيف الخطيب ،دار سعدون للطباعة.

24- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، الكويت .

25- المغني لابن فلاح النحوي، تحقيق/ عبدالرازق عبد الرحمن أسعد السعدي، رسالة دكتوراة، إشراف أ.د/ أحمد مكي الأنصاري، 1404هـ - 1984م .

26- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ / محمد الطنطاوي ، ط – 2 – دار المعارف .

27- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان .

28- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م .

317 29- الوافي بالوفيات ،لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق / أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط (1) -1420 هـ- 2000م.

30- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، حققه/د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت .

The summary

of the research this research is the son of Ayaz and his approach to grammatical alerts in the first part of the book of the crop in the explanation of the chapters revolves around the approach of Ibn Ayaz in his approach to grammar in this book and it seemed through the study in this research that Ibn Ayaz did not agree with ibn Moati in all his alerts and ad It varied between the approvals and objections shown by the various sources of Ibn Ayaz as it showed that these alerts did not stop at Ibn Moati but were exceeding it to other scientists, all of this made for this study many results and various

fruits, There are a variety of things that are related to verbal matters, including regarding the precaution of what he objected to on ibn Moat, including with regard to the representation of a son of a man, and some of which complements a condition or section left by Ibn Moati, and ibn Ayaz has followed the method of documentation, because when he objects to the words of a son of a man mentioned earlier, he said this The following then lists both, and Ibn Eyaz's methods of establishing the rule varied between narrative and conversational style, and both were characterized by ease and clarity.